

مفاهيم الدخل القومي

توجد عدة صور للدخل القومي يمكن ايجازها كما يأتي:-

1- صورة الناتج

الدخل القومي هو عبارة عن مجموع صافي قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل السكان المقيمين في البلد خلال سنة واحدة.

2- صورة التوزيع

الدخل القومي هو عبارة عن مجموع الدخول المدفوعة (الموزعة) الى مختلف عوامل الانتاج على شكل اجور ورواتب، ريع، فوائد، ارباح خلال سنة واحدة.

3- صورة الانفاق

الدخل القومي هو عبارة عن مجموع المبالغ المنفقة من قبل الافراد من اجل اقتناء السلع والخدمات النهائية في البلد خلال سنة واحدة.

من المفاهيم اعلاه يلاحظ ان هنالك ثلاثة مفاهيم للدخل القومي وهي الناتج القومي والدخل القومي والانفاق القومي اذ ان هذه المفاهيم متطابقة من حيث المضمون، اي ان كل واحد منها يعني بالضرورة الاخر اي ان (الناتج القومي = الدخل القومي = الانفاق القومي) اخرى ان الدخل القومي ينتج اولاً - بوزع ثانياً - ينفق ثالثاً.

التدفق الدائري للدخل والانتاج Circular flow of income and output

يقوم كل اقتصاد بانتاج انواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات باستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، اذ تتطلب عملية الانتاج مزج العناصر الانتاجية المتوفرة واستخدام المستوى التقني المتاح للحصول على اكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات. وتحصل عناصر الانتاج مقابل مادي نظير اسهامها في العملية الانتاجية، فعنصر العمل يحصل على الاجر فيما يحصل عنصر الارض (مالك الارض) على الربيع ويحصل عنصر راس المال على الفائدة في حين يحصل المنظم على الارباح.

بافتراض انتاج سلعة واحدة وان سعر هذه السلعة (100) دينار هذا يعني ان قيمة الناتج تساوي (100) دينار وفق المعادلة الاتية:



قيمة الانتاج الكلي = سعر الوحدة × الكمية المنتجة من السلعة

$$1 \times 100 = 100$$

اما عند ارتفاع حجم الناتج الى (50) وحدة مثلا فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع قيمة الناتج الكلي في الاقتصاد الى (5000) دينار فضلا عن ارتفاع حجم الدخل الكلي الى نفس المستوى. ان ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يعني زيادة ما قام به الاقتصاد المحلي بانتاجه من السلع والخدمات، ويقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل تحصل عليه عناصر الانتاج التي اسهمت في العملية الانتاجية. ان هذه الزيادة ستؤدي الى خلق فرص عمل جديدة والى زيادة مستوى الاستهلاك وارتفاع الاستثمار ومن ثم الناتج من جديد وهكذا والعكس صحيح في حال انخفاض الناتج. يمكن تقسيم الاقتصاد الى اربعة قطاعات هي:-

اولا: القطاع العائلي Households Sector

وهم المستهلكون الذين يقومون بشراء السلع والخدمات المختلفة من كافة القطاعات الاقتصادية بهدف استخدامها بشكل نهائي من اجل الاستهلاك، وان القطاع العائلي هو المالك لعناصر الانتاج وعليه فانه يحصل على الدخل عن طريق مساهمته بعناصر الانتاج (العمل، الارض، راس المال، التنظيم) في العملية الانتاجية، وتدعى عملية شراء القطاع العائلي للسلع والخدمات بالانفاق الاستهلاكي (Consumption Expenditure).

ثانيا: قطاع الاعمال Business Sector

يتالف هذا القطاع من المنتجين الذين يقومون بعملية انتاج السلع والخدمات المختلفة عن طريق استخدام عناصر الانتاج المتوفرة التي تم الحصول عليها من القطاع العائلي، ونظير استخدام هذه العناصر يقوم قطاع الاعمال بدفع دخول لها الى القطاع العائلي وهذا يدعى بالانفاق الاستثماري (Investment Expenditure).

3- القطاع الحكومي Government Sector

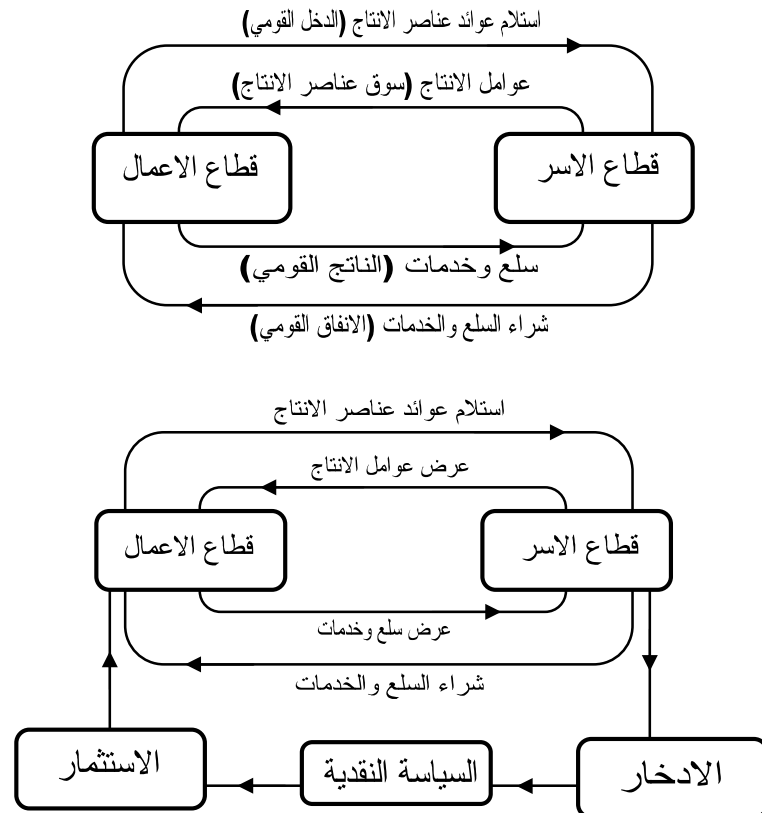
يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الاعمال ودفع المخصصات المالية للعجزة وكبار السن والمحتاجين (المدفوعات التحويلية)، فضلا عن شراء السلع والخدمات من قطاع الاعمال والذي يدعى بالانفاق الحكومي (Government Expenditure)، ويحصل القطاع الحكومي على موارده المالية عن طريق الضرائب والاقتراض والاستثمار من اجل تمويل الانفاق الحكومي.

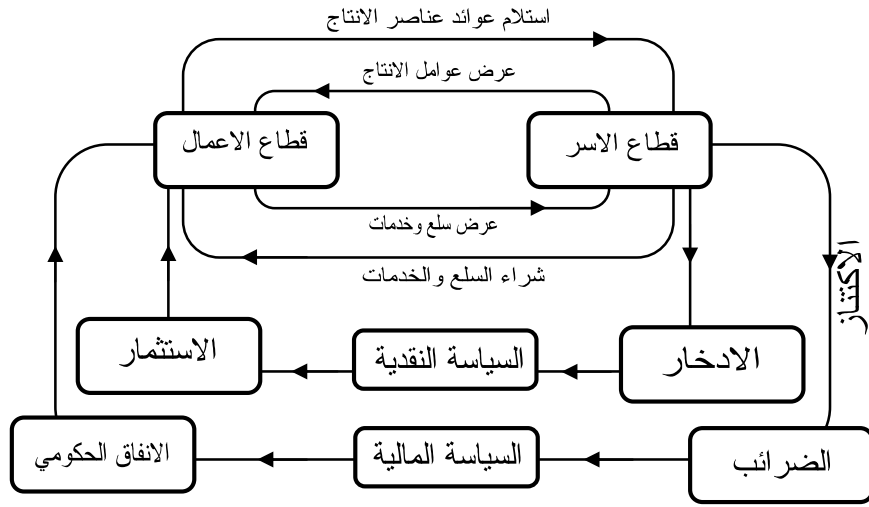
4- القطاع الخارجي Foreign Sector

يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي تم انتاجها محليا الى دول اخرى على هيئة صادرات (Exports) ويقوم في ذات الوقت بشراء بعض السلع والخدمات التي هو بحاجة لها من دول اخرى في هيئة استيرادات (Imports)، وان الفرق فيما بينها يعرف بصافي الصادرات:

$$X_n = X - M$$

تم التطرق الى ثلاثة طرق او صور للنتائج وهي الانفاق القومي والنتاج القومي والدخل القومي حيث يكون فيها المقدار متساوي ولتبيان ذلك سنستعين بالتدفق الدائري للدخل والانتاج.





الاستهلاك: هو جزء من الدخل مخصص للانفاق على اقتناء السلع والخدمات من اجل تحقيق الاشباع الذاتي لدى الافراد في بلد معين خلال سنة واحدة.

الادخار: هو جزء من الدخل يخصصه الافراد من اجل مواجهة الظروف غير المؤكدة في المستقبل (الظروف الجيدة والسيئة)، مما يؤدي الى زيادة الاستهلاك في المستقبل.

الضريبة: وهو مبلغ من المال يجبي من الافراد جبرا دون مقابل من اجل تحقيق مبدأ العدالة وتمويل الانفاق الحكومي.